بيان سلطنة عُمان

للدورة السادسة لمؤتمر إنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل

١٧-٢١ نوفمبر ٢٠٢٥م

يلقيه

سعادة السفير عُمر بن سعيد الكثيري

المندوب الدائم

نيويورك، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥م

سعادة الرئيس، أصحاب السعادة، الحضور الكرام،

يطيب لوفد سلطنة عُمان أن يعرب عن تقديره للرئاسة المغربية على إدارتها الحكيمة لأعمال هذه الدورة، وللجهود البنّاءة التي بذلتها في الحفاظ على الطابع التراكمي والعملي لهذا المسار. كما يود الوفد أن يشكر المملكة الأردنية الهاشمية على استضافتها لاجتماعات لجنة العمل الثالثة خلال شهر مايو الماضي، وما وفرته تلك الاجتماعات من فرصة لتبادل الرؤى حول القضايا المحورية ذات الصلة بإنشاء المنطقة الخالية. كما نعرب عن تقديرنا للأمانة العامة للأمم المتحدة ومكتب شؤون نزع السلاح على ما يقدمانه من دعم فني وإداري مكّن هذا المسار من مواصلة أعماله رغم التحديات الإقليمية المتصاعدة.

سعادة الرئيس،

تنطلق سلطنة عُمان في مواقفها من قناعة راسخة بأن إنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ليس مجرد هدف تفاوضي بعيد المدى، بل ضرورة استراتيجية لتعزيز الأمن الجماعي وركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الإقليمي الذي بات اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. فالمنطقة تمر بمرحلة استثنائية من الأزمات الممتدة، وتواجه تحديات أمنية، وإنسانية، وسياسية معقدة، ولا يمكن معالجة جذور تلك التحديات بمعزل عن تبني نهج إقليمي متكامل يقوم على

التعاون، وخفض التوترات، وإرساء الثقة، ومعالجة مكامن عدم اليقين الاستراتيجي، وفي مقدمتها استمرار وجود قدرات نووية خارج أي منظومة دولية للضمانات والرقابة.

وفي هذا السياق، تؤكد سلطنة عُمان على أهمية قرار الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ بوصفه الإطار المرجعي الأساسي لهذا المؤتمر، وعلى المكانة الجوهرية لقرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥م بشأن الشرق الأوسط، والذي شكّل جزءاً لا يتجزأ من حزمة التمديد اللانهائي للمعاهدة، إضافة إلى مخرجات مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠م التي لا تزال صالحة وملزمة كمرجعية سياسية ومعيارية لهذا المسار. وتؤمن بلادي بأن الالتزام بهذه المرجعيات يوفر الأرضية القانونية والسياسية التي تسمح ببناء مسار تفاوضي تدريجي قائم على التوافق والبناء المشترك، وصولاً إلى صك قانوني ملزم لإنشاء المنطقة الخالية.

وتنظر سلطنة عُمان بإيجابية إلى ما تحقق خلال الدورة السادسة من تقدم ملموس في أعمال اللجان العاملة الثلاث، خاصة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية باعتبارها عنصر طمأنة أساسي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وبآليات التشاور والتوضيح والتعاون وتسوية النزاعات التي تمثل إطاراً عملياً لتجنب سوء الفهم وتعزيز الشفافية. كما ترحب سلطنة عُمان بالمقترحات الرامية إلى تعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية حول العالم، بما يسمح بالاستفادة من التجارب القانونية،

والمؤسسية، والفنية، والثنائية، والمتعددة الأطراف، وهي تجارب أثبتت نجاحها في العديد من الأقاليم، وأسهمت في تحقيق مستويات عالية من الأمن والثقة الإقليمية.

وفي الوقت نفسه، تعرب سلطنة عُمان عن بالغ القلق إزاء أي تصريحات أو تلميحات تتعلق باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها في المنطقة، إذ تمثل هذه الخطابات خروجاً خطيراً عن المعايير الأساسية للمنظومة الدولية، وتزيد من هشاشة البيئة الأمنية الإقليمية. كما ترى بلادي أن استمرار وجود أنشطة نووية خارج نطاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يُعد أحد أبرز أسباب غياب الثقة، ومصدراً دائماً لحالة الغموض النووي. ولذا، تؤكد سلطنة عُمان أن انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يُمثل خطوة جوهرية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق التقدم المنشود في هذا المسار.

وفي إطار احترام الأحكام الدولية ذات الصلة، تؤكد سلطنة عُمان في الوقت ذاته على حق جميع دول المنطقة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، باعتباره حقاً أصيلاً غير قابل للتصرف وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار، وبما يتوافق مع ترتيبات الضمانات الدولية التي تكفل الطابع السلمي للبرامج النووية، وتمنع إساءة استخدامها، وتسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية.

سعادة الرئيس،

ترى سلطنة عُمان أن التطورات الأخيرة في المنطقة، وما تشهده من مبادرات لوقف إطلاق النار ومعالجة الأوضاع الإنسانية، تذكّر بضرورة العمل على نهج شامل للأمن الإقليمي، يكون إنشاء المنطقة الخالية أحد أعمدته الأساسية. فلا يمكن تحقيق سلام مستدام دون مقاربة أمنية جماعية تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وفي مقدمتها انتشار التسلح، وغياب القواعد المشتركة لضبط المخاطر، وافتقار المنطقة لآليات مؤسسية دائمة للتشاور والتعاون في القضايا النووية والبيولوجية والكيميائية ذات الصلة.

سعادة الرئيس،

ومع اقتراب تسلّم سلطنة عُمان رئاسة الدورة السابعة للمؤتمر العام المقبل، تؤكد سلطنة عُمان استعدادها للعمل بروح الشراكة الشاملة، والموضوعية، والشفافية، والانفتاح البنّاء، واستمرار النهج التراكمي الذي رسخته الرئاسات السابقة منذ عام ٢٠١٩م. وستعمل بلادي على تعزيز التوافقات التي تحققت، والبناء على النقاشات التقنية والموضوعية التي شهدتها الدورات الماضية، وذلك بهدف الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً من العمل المشترك، بما يهيّئ الأرضية الملائمة للانطلاق نحو مفاوضات جادة تُفضي إلى معاهدة ملزمة وشاملة للشرق الأوسط.

ختاماً سعادة الرئيس،

تجدد سلطنة عُمان التزامها الثابت بمبادئ القانون الدولي، واحترام سيادة الدول، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل كسبيل لتحقيق الأمن والاستقرار. وتؤكد بلادي أن نجاح هذا المؤتمر يتطلب مشاركة جدية ومسؤولة من جميع الأطراف، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، دعماً للجهود الرامية إلى إقامة شرق أوسط يسوده السلام، ويخلو من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل كافة، لصالح شعوب المنطقة ولضمان مستقبل أكثر استقراراً وأمناً للأجيال القادمة.

وشكراً لكم.